منظمة التحرير الفلسطينية

وحدة وطنية تعبئة قومية تحرير

مركز الأبحاث الفلسطيني

نحو إستراتيجية جديدة: في مآلات الخيارات السياسية والكفاحية الفلسطينية

حزيران 2025

تأسس مركز الأبحاث الفلسطيني في عام 1965 بمدينة بيروت، ليكون أول منصة فلسطينية رسمية مكرسة لاستدامة الذاكرة الفلسطينية وتوثيق سيرتها، فضلاً عن إنتاج الدراسات التي تسهم في تشكيل السياسات، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني على المستويين الوطني والدولي

جاءت نشأة المركز في سياق التحولات الكبرى التي أدت إلى الشتات، وتعرض القضية الفلسطينية لمحاولات طمس الهوية، خاصة بعد نكبة 1948، مما أوجب بناء صرح علمي مستقل يرد الاعتبار للحقيقة التاريخية ويقود الجهود البحثية لتحقيق المصلحة الوطنية.

يضطلع المركز بتقديم أبحاث علمية متماسكة، تستند إلى أدوات منهجية دقيقة، تسهم في تمكين صناع السياسات، والإعلاميين، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الحقوقية من بناء رؤى متكاملة، تستشرف المستقبل، وتضع التوصيات العملية

وتقوم رسالته على إرساء أدوات تحليلية واستشرافية متطورة، تعتمد على فهم معمق للتحديات، وتقديم رؤى بديلة قائمة على البيانات الدقيقة، والرصد المستمر للتحولات المحلية والإقليمية والدولية

مركز الأبحاث الفلسطيني

القدس- فلسطين

تلفاكس :9702966228+

E-MAIL: INFO@PRC.PS

HTTP://WWW.PRC.PS

PALESTINE RESEARCH CENTER

AL QUDS - PALESTINE

TELFAX: +9702966228

E-MAIL: INFO@PRC.PS

HTTP://WWW.PRC.PS

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

2025

ماجد كيالي *

باتت الحركة الوطنية الفلسطينية في وضع بالغ التعقيد والصعوبة، ليس بسبب ضعفها، واختلال موازين القوى لصالح عدوها، وحال الاختلاف بين أطرافها، وافتقادها لأي احتضان عربي ودولي، فقط، وإنما بسبب إخفاقها في الخيارات السياسية والكفاحية التي أخذتها على عاتقها أيضا، ويأتي ضمنها تعثر، أو انهيار، خيار الدولة الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران 1967، الذي حملته «فتح»، منذ نصف قرن، وانهيار خيار الكفاح المسلح الذي بادرت إليه تلك الحركة، منذ ستة عقود (1965)، والذي انتهجته «حماس»، متأخّرة (منذ انطلاقها 1987)، وتمخّضت عن كارثة، أو نكبة، للفلسطينيين، بخاصة في غزة، مع عملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

تميزت الحركة الوطنية الفلسطينية منذ انطلاقتها، قبل 60 عاماً، بغلبة العقلية الشعاراتية، الحماسية والعاطفية والرغبوية التي تنطوي على مبالغات، وانفصام بين الإمكانات والشعارات، والواقع والتمنيات، علماً أن الأمر يتعلق بحركة وطنية، اتّسمت بالعفوية والتجريبية، وظلّت تفتقد لإستراتيجية سياسية وكفاحية، واضحة، ومستدامة، وممكنة.

هكذا عاش الشعب الفلسطيني مع شعارات: «ع القدس رايحين شهداء بالملايين»، و«يا جبل ما يهزك ريح» و«شعب الجبارين» (التي اشتهر الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بتكرارها)، و«لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، و«النظرية تنبع من فوهة البندقية»، و«كل السلطة للمقاومة» (والأخيران للفصائل اليسارية)، وهو ما استمر مع حركة «حماس» في شعارات مثل: «إنه جهاد فإما نصر أو استشهاد» وأن «إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت» وأن «المقاومة ستزلزل الأرض تحت أقدام إسرائيل».

احتل الكفاح المسلّح مكانة مركزية في وعي الفلسطينيين، طوال ستة عقود، وطبّع كياناتهم بطابعه، مع إضفاء نوع من القداسة عليه، وعلى الخيارات العسكرية، إلى درجة تحريم النقاش في شأنه، والنأي به عن المراجعة والنقد والمساءلة، التي تطال القيادات، الأمر الذي جعل الفلسطينيين يدفعون ثمناً باهظاً مقابل تلك الخيارات من دون حصد أي نتائج، أو من دون تحقيق إنجازات سياسية ملموسة مقابل التضحيات والبطولات، ولو بشكل نسبي.

في المحصلة، فإن الفلسطينيين على امتداد صراعهم ضد المشروع الصهيوني، قبل وبعد النكبة، ظلوا يصارعون بين الممكن والمستحيل، بين الواقع والخيال، إذ لم يتركوا طريقة للدفاع عن وجودهم وحقوقهم، في مواجهة المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري، ووليدته إسرائيل، إلا وجرّبوها، من العمليات الفدائية، إلى الانتفاضات الشعبية، وصولاً إلى الحرب الصاروخية، مروراً بخطف الطائرات والدهس بالسيارات والطعن بالسكاكين والعمليات التفجيرية، ما توّج مؤخّرا بعملية «طوفان الأقصى»، إذ اقتحم آلاف من مقاتلي "حماس" في غزة المستوطنات والبلدات الإسرائيلية على حدود غزة الشمالية. أيضا شمل كفاح الفلسطينيين انتهاج طرق السياسة والدبلوماسية والمفاوضات والاتفاقيات، مع تقديم تنازلات وطرح حلول، ضمنها إقامة دولة مواطنين متساوين، علمانية وديمقراطية، أو دولة ثنائية القومية، أو دولة مستقلة في الجزء المحتل من فلسطين عام 1967.

في غضون كل ذلك، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية في مسيرتها الطويلة والعسيرة، التي بدأت عام 1965، أخرجت من الأردن عام 1970، وبعده من لبنان 1982، ثم انخرطت في اتفاق أوسلو (1993)، بحيث تحولت من حركة تحرر وطني إلى سلطة على شعبها، في 22 في المئة من أرض فلسطين التاريخية، لكنها بعد الانتفاضة الثانية

(2000-2004)، التي تعسكرت، وغلب عليها نمط العمليات التفجيرية، ضمرت، بسبب ردة فعل إسرائيل، التي تمثلت في البطش بالفلسطينيين، وتقويض قدراتهم، مع انتهاجها سياسات أدت إلى تعزيز تهويد القدس، وتكريس الفصل بين الضفة وغزة، وحصار قطاع غزة، وتقطيعها أوصال الضفة الغربية بالجدار الفاصل، والجسور، والطرق الالتفافية، والنقاط الاستيطانية.

رغم ذلك، فإن الفلسطينيين في كل خياراتهم، العنيفة والسلمية، المسلحة والسياسية، الفصائلية والشعبية، ومع التقدير لعذاباتهم وتضحياتهم وبطولاتهم، ومجمل أطروحاتهم، لم ينجحوا، بل وظلّوا خاسرين، مرة تلو أخرى، بين خيار تلو آخر، في حين ظلّت إسرائيل قادرة على امتصاص، أو استيعاب، تلك الخيارات، بصدها وتفويتها، مستفيدة من الخلل في موازين القوى والمعطيات العربية والدولية لصالحها، بحيث إنها كانت تسبق الفلسطينيين، ولا تمكّنهم من استثمار أي خيار سياسي أو كفاحي، بل وتقوم بتدفيعهم الأثمان الباهظة، التي وصلت مؤخراً إلى حد شن حرب إبادة عليهم، في قطاع غزة، مع تعزيز هيمنتها على الضفة، وعلى كل الفلسطينيين من النهر إلى البحر.

بيْد أن الفكرة السابقة لا تفيد بأن الفلسطينيين لم يحققوا شيئاً في تجربتهم الكفاحية، التي طبعت بتجربة الكفاح المسلح، وإنما تفيد بأنهم حققوا ما يمكن تحقيقه من إنجازات بإمكانياتهم الخاصة، وفي ظروفهم الصعبة، التي تمثلت بنهوضهم كشعب، وتشكيل منظمة التحرير ككيان سياسي جامع (تقريباً) لهم، وتالياً فرض الاعتراف العربي والدولي بها، كممثل لشعب فلسطين وقضيته وحقوقه، بيد أن كل ذلك تحقق بالضبط في أواسط السبعينيات.

تحقيب مسار الكفاح الفلسطيني

لنلاحظ أن الحركة الوطنية الفلسطينية مرت، في عمرها المديد (60 عاماً)، بعديد من المنعطفات التاريخية، بحسب التعبير المتداول في الخطابات الفصائلية، التي نجمت عنها تأثيرات قوية، على خطاباتها وكياناتها وأشكال عملها وعلاقاتها وأنماط كفاحها ضد إسرائيل، كما على الشعب الفلسطيني، ورؤيته لذاته، ومكانته عربياً ودولياً. بيد أن تلك الحركة بعد الحرب التي شنّتها إسرائيل ضد قطاع غزة في أكتوبر 2023، إثر العملية الهجومية، غير المسبوقة، باتت إزاء أحد أهم وأخطر فصولها، أو منعطفاتها، العاصفة، وربما يكون الأخير في مسيرتها المديدة والمريرة والمكلفة والغنية.

في هذا الإطار، يمكن ملاحظة مداخل عديدة للتأريخ لتلك الحركة تبعاً لطبيعة كل حقبة تاريخية، فمثلاً يمكن عرض ذلك بحسب تموضعها الجغرافي، إذ إنها نشأت أساساً في الخارج، في البلدان العربية، أي بلدان «الطوق» (الأردن ولبنان وسوريا)، ثم انتقلت إلى الداخل في الضفة والقطاع بعد عام 1994، نتيجة عملية تسوية مع إسرائيل، وليس كنتيجة لعملية تحرير، علماً أنها في الخارج تركزت بداية في الأردن (حتى عام 1970)، ثم أخرجت منه، ثم تركزت في لبنان، إلى حين إخراجها منه، بنتيجة الغزو الإسرائيلي (1982)، حيث انتقل مركز القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير، بعد ذلك، إلى تونس إلى حين عقد اتفاق أوسلو (1993)، وتالياً انتقالها، كسلطة، إلى الداخل (1994).

ثمة تأريخ لذلك من جهة تعيين الهدف السياسي، فقد تأسست الحركة الوطنية الفلسطينية (منذ منتصف الستينيات) على فكرة تحرير فلسطين، كونها انطلقت، أصلاً، قبل النكبة الثانية، واحتلال إسرائيل للضفة وغزة في حرب 1967، ثم انتقلت إلى تبني فكرة إقامة دولة فلسطينية في الأراضي التي احتلت في تلك الحرب، وفقاً لما بات يعرف بالبرنامج المرحلي، الذي تبنته منظمة التحرير في أواسط السبعينيات، وجرى بناء عليه الاعتراف بتلك المنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة العربي وفي المجتمع الدولي، مع صعود

الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إلى منصة الأمم المتحدة في نيويورك (أواخر 1974)، ثم تطور ذلك بإقامة سلطة فلسطينية بموجب اتفاق أوسلو (1993).

أيضاً، يمكن التأريخ للحركة الوطنية الفلسطينية من زاوية أشكال الكفاح التي اعتمدتها، فقد بنت شرعيتها على إطلاق الكفاح المسلح، كوسيلة وحيدة للتحرير، ثم كأحد أشكال الكفاح، في المرحلتين الأردنية واللبنانية، وبعدها انتقلت إلى المزاوجة بين الكفاحين المسلح والشعبي، خاصة في النصف الثاني من السبعينيات، وجاء اندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى (1987-1993) ليفتح مسار التحول نحو الصراع بالوسائل السياسية، أو التفاوضية، لتحقيق هدف إقامة الدولة الفلسطينية، في الضفة والقطاع، إلى جانب إسرائيل.

لكن بعد الانتقال إلى الداخل، واليأس من التزام إسرائيل بفكرة التسوية، كما تبين في مفاوضات كامب ديفيد 2 (2000)، تمت العودة إلى الصراع المسلح، في محاولة للمزاوجة بين الكفاح السياسي والعسكري، باعتقاد الضغط على إسرائيل، في حينه، بيد أن اعتماد العمليات التفجيرية «الاستشهادية»، في الانتفاضة الثانية، أدى إلى نتائج معكوسة، ومضرة بالشعب الفلسطيني وحركته الوطنية (للتوسع يمكن الاطلاع على كتابي: «نقاش السلاح.. قراءة في إشكاليات التجربة العسكرية الفلسطينية»، 2020)، ثم أتى بعدها انتهاج أسلوب الحرب الصاروخية، الذي تبنته حركة «حماس» في قطاع غزة، بعد انقسام الكيان الفلسطيني إلى سلطتين في الضفة وغزة (2007).

في جانب آخر، يمكن التأريخ لتلك الحركة بتحولها من حركة تحرر وطني، شكلها الكفاح المسلح في الخارج، إلى سلطة على شعبها تحت سلطة الاحتلال، في الضفة وغزة، وهي حقبة امتدت من عام 1994 إلى الآن، أي ثلاثة عقود من الزمن، مقابل حقبة التحرر الوطني، التي امتدت من عام 1965-1994، مع الأخذ في الاعتبار «المرحلة التونسية» (1982-1993)، حيث استضاف ذلك البلد القيادة الفلسطينية بعد أن أخرجت من لبنان؛ وقد تخللت تلك المرحلة الانتفاضة الثانية (2000-2004).

ووفقاً لهذا التأريخ، يفترض الأخذ في الاعتبار انقسامها إلى حقبتين، الحقبة الأولى تبوأت فيها «فتح» مكانة القيادة في الحركة الوطنية الفلسطينية بلا منازع، بزعامة ياسر عرفات، وفي ظل كيان سياسي هو منظمة التحرير، في حين تميزت المرحلة الثانية بتراجع مكانة تلك القيادة، وصعود «حماس»، كمنافس ومنازع لها على القيادة والسلطة.

في مصادر الأزمة الوطنية

تبعاً لذلك التحقيب التاريخي، من الواضح أن المشروع الوطني الفلسطيني، كما تمثلته الفصائل الفلسطينية، نشأ من الأساس مأزوماً بحكم عوامل متعددة، يكمن أهمها في:

أولاً: عدم التكافؤ في المعطيات والإمكانيات وموازين القوى المتاحة، بين الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية من جهة، وإسرائيل من الجهة الأخرى، فعدا عن عوامل القوة التي تتمتّع بها إسرائيل، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً ومن ناحية الإدارة، فإن هذه الدولة تحظى بدعم الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، التي تضمن أمنها وتفوقها العسكري والتكنولوجي والاقتصادي على دول المنطقة.

ثانياً: افتقاده لحيّزه، أو لإقليمه، الاجتماعي والجغرافي المتعيّن والمستقلّ والخاصّ، وهذان الحيّزان الجغرافي والاجتماعي، لازمان لتشكيل أي حقل سياسي، وعمودان أساسيان، في إنتاج أية وطنية، بخاصة إذا تعلق الأمر بترسيخها واستمرارها، يفاقم من هذا الوضع تمزق المجتمع الفلسطيني وخضوعه لأنظمة سياسية متعددة ومتباينة، ما يفيد بأن التواصل بين تجمّع وآخر في غاية الصعوبة، ما يعقّد ويصعّب عمل الحركة الوطنية الفلسطينية

ويعيق تشكّل حقل سياسي لها، بمعنى الكلمة، ويشوه مظاهره، ويحد من تطوره.

ثالثاً: تأخّره بقدر ثلاثة عقود عن مشاريع «الوطنيات» العربية، ما جعله، في كثير من المحطات والأحيان، في تعارض أو في تصارع معها، وهو ما حصل في الأردن ثم لبنان ومع سوريا. وبديهي أن الوضع يتعلق بحركة مسلحة، وليس مجرد حركة سياسية، وهذه كانت تسعى لمواجهة أقوى دولة في الشرق الأوسط، بواسطة الكفاح المسلح، لذا فإن أي نظام لن يسمح بوجود قوة عسكرية في أرضه، تنازعه النفوذ والمكانة، أو تعرّض استقراره للخطر، أو تقلل من احتكاره للعنف في إقليمه. وكما شهدنا فقد تم إخراج الحركة الوطنية الفلسطينية من الأردن، في حين في سوريا كان لها وجود سياسي وشعبي، تحت السيطرة، بينما حظيت بوجود مستقل في لبنان، فقط، حد منه التدخل العسكري السوري (أواسط السبعينيات) فضلا عن أن هذا الوجود تورط، أو ورّط، في الحرب الأهلية اللبنانية، منذ أواسط السبعينيات، ما استنزف الفصائل الفلسطينية في صراعات خارج أجندتها، وما أضر باللبنانيين والفلسطينيين.

رابعاً: ضعف إمكانيات الشعب الفلسطيني من الناحية المادية، ما دفع حركتهم الوطنية للاعتماد في مواردها على مصادر خارجية، بدل اعتمادها على شعبها، الأمر الذي جعلها مرتهنة لتلك المصادر، بهذا القدر أو ذاك، وهذا بدوره أثر على سلامة خياراتها السياسية والكفاحية، بميلها إلى التماهي أو التماثل مع خيارات الأنظمة العربية (وإيران في مرحلة لاحقة).

خامساً: الاعتماد على حاضنة عربية، انطلاقاً من أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في العالم العربي، مع فكرة «التوريط الواعي»، باعتبار أن العمل الفدائي سيشكل نواة، أو طليعة، عملية التحرير، التي لا بد ستلتحق بها الجيوش العربية، بيد أن ذلك تبين عن تسرّع وخطأ وتبسيط، فسرعان ما هزمت الأنظمة المعنية أمام إسرائيل (1967)، وبعدها وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها في ورطة أو في وضع إشكالي مع كثير من الأنظمة العربية. اللافت أن «حماس» قاربت فكرة «فتح»، تلك، في رهانها على «وحدة الساحات»، ومحور «المقاومة والممانعة»، و«أن إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت»، وكلها مقولات رُوّجت لغرض التلاعب والمواربة والاستهلاك، ما انكشف عن وهم كبير، ومخاطرة فظيعة، كما ظهر في حرب، أو في نكبة، غزة (منذ 2023/10/7).

ومعلوم أن تلك المقولات أو المراهنات لم تثبت في أي مرحلة، لأن تلك الأمة (على مستوى الشعوب) مقيدة بالأنظمة، وغير موجودة كذات فاعلة حتى من أجل قضاياها الخاصة، ثم إن الواقع العربي اشتغل ضد تلك الفكرة، ولا يزال، بدليل اختفاء فكرة الصراع العربي- الإسرائيلي، جملة وتفصيلاً، منذ عقود). وفي الواقع، فقد ظلت قضية فلسطين موضع استغلال من قبل الأنظمة العربية (ثم إيران)، إن لتعزيز شرعيتها في مواجهة شعوبها، أو لمصادرة حريات وحقوق مواطنيها، أو لابتزاز الأنظمة لبعضها، عدا عن طبيعة الأنظمة وعلاقاتها بمجتمعاتها، وروابطها الوثيقة بالولايات المتحدة، حليفة إسرائيل. وأساس الخطأ هنا ناجم عن الخلط في الفكر السياسي الفلسطيني بين مستويين في الصراع ضد إسرائيل، الأول، باعتبارها قضية خاصة للفلسطينيين، كونها تستهدفهم في وجودهم وحقوقهم. والثاني، كونها قضية عربية، بما تمثله إسرائيل في المنطقة، بمعزل عن تمثّل ذلك في أجندات الأنظمة السائدة، إذ لكل مستوى أجنداته وأبعاده ومتطلباته.

سادساً: طوال تاريخها افتقدت الحركة الوطنية الفلسطينية للطابع المؤسسي والديمقراطي، في كياناتها (المنظمة والسلطة والفصائل)، وعلاقاتها البينية والداخلية. على ذلك فإن معضلة الحركة الوطنية الفلسطينية لم تكن تكمن في تبني هذا الخيار أو ذاك، دولة واحدة أو دولتين أو ثنائية القومية، أو انتهاج الكفاح المسلح أو الانتفاضة أو المفاوضة، فقط، وإنما هي تكمن، أساساً، في طريقة إدارة تلك الخيارات، وفي العطب البنيوي في

الكيانات الفلسطينية، نتيجة القيادة الفردية، وغياب الحراكات الداخلية، والافتقاد إلى علاقات المساءلة والتداول، ونبذ التفكير النقدي، والنأي عن حسابات الجدوى وتقاليد المساءلة والمحاسبة، والتحول إلى سلطة في لبنان ثم في الداخل، إذ لو توفرت للفلسطينيين قيادة وبنية وإدراكات أفضل، لربما كان يمكن مراجعة وتصويب هذا المسار، أو ذاك الخيار، في حال إخفاقه أو تعثره، على الأرجح.

العوامل الموضوعية لإخفاق الخيارات الفلسطينية

على ذلك، لا بد هنا من استدراك مفاده أن الحركة الوطنية الفلسطينية ليست الأولى من نوعها التي لا تنجح في تحقيق أهدافها، إذ حصل ذلك في عديد من التجارب التاريخية التي عرفتها البشرية، وضمنها التجربة الوطنية الفلسطينية ذاتها في المراحل السابقة. لذا، وللإنصاف، وكي لا نحمّل الحركة الوطنية الفلسطينية، أكثر مما تحتمل، يجدر بنا تحديد العوامل الموضوعية التي قيدتها وأضعفتها، مع مشكلاتها وخياراتها الخاطئة، رغم التضحيات والبطولات التي بذلت فيها في مختلف المراحل، والتي يتمثل أهمها في الآتي:

أولاً: هزيمة حزيران (يونيو 1967)، واحتلال باقي الأرض الفلسطينية في الضفة والقطاع، وأجزاء من سوريا ومصر. صحيح أنّ تلك الحرب أسهمت في دعم الأنظمة العربية لإطلاق الكفاح المسلّح الفلسطيني، وشرعنته، لا سيما فيما يُعرف بدول الطوق (الأردن ولبنان وسوريا ومصر)، إلاّ أنّ ذلك تمّ لاعتبارات آنية، ومصلحية، تخصّ الأنظمة المعنية، أي للاستهلاك الشعبي، وللتغطية على الهزيمة، إذ بعد ذلك شهدنا التدخّلات لتفكيك تلك الحركة، والوصاية عليها، والتحكّم بمساراتها السياسية والكفاحية، فضلاً عن توريطها بالحرب الأهلية اللبنانية.

ثانياً: الغزو الإسرائيلي للبنان (1982)، إذ أدّى إلى إنهاء الكفاح المسلّح في الخارج، الذي شكّل عصب الحركة الوطنية الفلسطينية، ما أثّر سلباً عليها، وحدّ من قدراتها ودورها، بالقياس مع فترة ما بعد حرب (1967). وقد انطبق ذلك، فيما بعد، على الداخل، مع اندلاع الحرب الدولية على الإرهاب (أواخر 2001)، بالتزامن مع الانتفاضة الثانية (2000- 2004)، التي غلب عليها نمط العمليات التفجيرية، إذ تبيّن أنّه غير مسموح للفلسطينيين تحقيق أي إنجاز بتضحياتهم وبطولاتهم (ينطبق ذلك على الحروب على غزة منذ 2008)، وقد تمّ وصم تلك العمليات بالإرهاب، إلى جانب أنّها سهّلت على إسرائيل القيام بردّات فعل وحشية أدّت إلى تدفيع الفلسطينيين أثماناً باهظة، على كل المستويات.

ثالثاً: اختفاء عالم «الحرب الباردة»، بانهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، فنتيجة ذلك، خسرت القضية الفلسطينية، وتراجعت في الأجندة الدولية، ليس لأنّ الاتحاد السوفياتي غيّر شيئاً لصالح الفلسطينيين، أو في معادلات الصراع العربي- الإسرائيلي، وإنما لأنّ القضية الفلسطينية استُخدمت في صراعات، أو في توظيفات، الحرب الباردة بين القطبين.

رابعاً: ظهور الجمهورية الإسلامية في إيران (1979)، التي عملت على تعزيز نفوذها في بلدان المشرق العربي واليمن، مستعينة بميليشيات طائفية مسلّحة، كأذرع إقليمية لها. وقد نجم عن ذلك تصدّع بنى الدولة في تلك البلدان، وبروز الانشقاق الطائفي في مجتمعاتها، لا سيما بعد الغزو الأميركي للعراق (2003)، وتسليمه لميليشيات تتبع إيران، ما أفاد إسرائيل، التي استفادت، لمدى طويل، مع خراب سوريا ولبنان والعراق، واختفاء مفهوم «الجبهة الشرقية»، هكذا استثمرت إسرائيل في تغوّل إيران، وسعيها حيازة قوة نووية، في انفتاح دول عربية عليها، بمبرّر صدّ التهديد الإيراني.

خامساً: انعقاد «مؤتمر مدريد للسلام» (1991) الذي مهّد لنهاية حقبة الصراع العربي- الإسرائيلي، وأتى بعده عقد اتفاق أوسلو (1993)، الذي حوّل الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة تحرّر وطني إلى سلطة، تحت الاحتلال،

مع الانزياح في الرواية الوطنية الفلسطينية، لصالح إقامة كيان فلسطيني في الضفة وغزة، وبالنتيجة، فإنّ القضية الفلسطينية تراجعت عن مكانتها كقضية مركزية للعالم العربي، وتبدّدت فكرة فلسطين كمدخل إسرائيل للعالم العربي.

سادساً: هيمنة اليمين القومي والديني المتطرف في إسرائيل، الذي يأخذ الصراع مع الفلسطينيين باعتباره حربا وجودية، في سعيه لتغليب طبيعة إسرائيل كدولة دينية ويهودية واستعمارية وعنصرية، وهو ما نشهد تبعاته في حرب الإبادة التي تشنها حكومة نتنياهو- سموتريتش- بن غفير، على قطاع غزة (منذ أكتوبر 2023)، لتعزيز هيمنة إسرائيل من النهر إلى البحر، وقطع الطريق على تبلور أي كيان سياسي مستقل للفلسطينيين.

سابعاً: انفتاح مسار التطبيع مع إسرائيل، الذي كسر أسطورتين أو بديهيتين لطالما ارتكن إليهما الفلسطينيون: الأولى، أن فلسطين قضية مركزية للأمة العربية، وهذا تكشف عن تمثلات نظرية أو دعائية فقط. والثانية، أن "السلام يبدأ من فلسطين والحرب تبدأ من فلسطين"، وأن مدخل إسرائيل للعالم العربي لن يكون إلا بعد حل قضية فلسطين، إذ تبيّن أن ذلك بات من الماضي، ما وضع الفلسطينيين أمام واقع جديد، بغض النظر عن رأيهم به، كونهم الطرف الأضعف في تلك المعادلة، سواء إزاء إسرائيل أو إزاء الأنظمة العربية.

هكذا، تضافرت العوامل الخارجية والداخلية، الموضوعية والذاتية، في تغيير الحركة الوطنية الفلسطينية، التي لم تبقَ كما كانت عليه، ولم تستطع تطوير ذاتها، بل إن كل ذلك أدى إلى إخفاق كل الخيارات السياسية والكفاحية التي انتهجتها.

صعود وهبوط الخيار العسكري

الآن، بعد أن فعلت إسرائيل المتوحشة ما فعلته في غزة ولبنان، وتدمير وتفكيك قدرات الجيشين السوري والعراقي، بات واضحاً، بعيداً عن الأوهام والرغبات، أننا إزاء حقبة سياسية جديدة في بلدان المشرق العربي، وشكل تموضع إسرائيل في المنطقة، مع اختفاء الجبهة الشرقية، وانتهاء الخيار العسكري في الصراع معها، على الصعيدين الدولتي والفصائلي.

وكان الصراع العسكري الدولتي ضد إسرائيل، بغضّ النظر عن تقييمه وصدقيته، انتهى قبل نصف قرن، بعد عدة حروب (-1948 -1956 -1967 1973)، وانتهى معه، عملياً، اعتبار «فلسطين القضية المركزية للأمة العربية». لكنه بعد ذلك بات في عهدة الفصائل الفلسطينية، التي انتهجت الكفاح المسلح، الذي حاز على شرعية ودعم واحتضان من الأنظمة العربية، بعد هزيمة حرب حزيران/ يونيو (1967)، رغم قيودها واشتراطاتها على تلك الفصائل، للتغطية على هزيمتها، وفي المحصلة، فقد انتهى ذلك العهد باجتياح إسرائيل للبنان، وحصارها بيروت (1982)، ما أفضى إلى إخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية منه، وبالتالي انهيار خيار الكفاح المسلح الفلسطيني فيه، وفي الخارج عموماً (1982).

فلسطينياً تمت استعادة الكفاح المسلح في مرحلتين: الأولى إبان الانتفاضة الثانية (-2000 2004) وفق نمط العمليات التفجيرية («الاستشهادية»)، بخاصة على يد حركتي «حماس» و«فتح»، وبعدها وفق نمط الحرب الصاروخية، الذي انتهجته «حماس» في قطاع غزة، إثر هيمنتها الأحادية على القطاع منذ العام 2007.

معلوم أنه في غضون ذلك، ونتيجة الحرب الصاروخية، تعرض القطاع، وهو منطقة صغيرة جدا، وكثيفة السكان، ونادرة الموارد، إلى خمس حروب إسرائيلية عنيفة ومدمرة (2008، 2012، 2014، 2021، و2023)، تميّزت بينها الحرب الخامسة، التي أتت على شكل نكبة جديدة، كنتيجة لحرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية على فلسطينيي غزة، حولت فيها القطاع إلى خرابة، أو إلى منطقة غير صالحة للعيش، إضافة إلى قضمها مساحات منه،

وحصر مليونين من الفلسطينيين في أقل من نصف مساحته.

ولعل ذلك يؤكد ما ذهبنا إليه سابقا من أن الخيار العسكري كان وصل إلى سقفه، السياسي الممكن، والمتاح، قبل نصف قرن، في أواسط السبعينيات، أي أن كل التضحيات التي بذلت بعد ذلك كانت زائدة عن الحاجة، ولم تحقق شيئا، ولم تغير من معادلات موازين القوى مع إسرائيل.

المشكلة هنا أن القيادة المعنية لم تدرك ذلك، أو لم تتمثله، بإعادة صياغة أوضاعها وبناها وخياراتها. وعليه، فإن استمرار الخيار العسكري مع «حزب الله» في لبنان، و«حماس» في غزة، لم يضف شيئاً على صعيد تحقيق إنجازات سياسية، ولا على صعيد كسر موازين القوى ضد إسرائيل، إذ بالعكس من ذلك، فقد باتت إسرائيل أكثر تجبراً، في المنطقة، وحتى إزاء إيران، وتوثقت علاقتها أكثر بالولايات المتحدة، كقوة إقليمية مسيطرة، وفوق كل ذلك ثمة نكبة جديدة مهولة، للفلسطينيين واللبنانيين.

هكذا شهدنا، منذ السابع من أكتوبر 2023، ذروة صعود الخيار العسكري الفصائلي، وإسناد «حزب الله» لـ«حماس» في غزة، والهجمات الصاروخية ضد إسرائيل من «الحوثيين» في اليمن، وفصائل «الحشد الشعبي» في العراق، أكثر من أية فترة مضت، ومع امتشاق فكرة «وحدة الساحات»؛ بيد أننا شهدنا أيضا ذروة إخفاق هذا الخيار، بطريقة مريعة وفاضحة وسريعة.

ففي المحصلة استطاعت إسرائيل، في ثلاثة أشهر، تقويض قوة «حزب الله»، مع تفجير أجهزة اتصاله، وتدمير الترسانة العسكرية السورية، وتحجيم نفوذ إيران في بلدان المشرق العربي، وذلك بعد تدمير قطاع غزة، وتشديد قبضتها على الفلسطينيين من النهر إلى البحر. وقد فضحت كل تلك المعطيات، وبثمن باهظ جداً، أوهام مقولات من نوع، «قواعد الاشتباك»، و«توازن الرعب أو الردع»، وأن «إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت»، وأن إيران أو «حزب الله» يمكن لهما تدمير إسرائيل، وتسويتها بالأرض في غضون ساعات أو أيام. مع ذلك، فإن معنى ما حصل، وضمنه تشديد إسرائيل هيمنتها على الفلسطينيين بين النهر والبحر، يفيد بانهيار الخيارات السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الفلسطينية، في آن معا.

من كل ذلك العرض، ثمة استدراكات تأسيسية أهمها:

أولاً: إن أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية ظهرت، في منتصف السبعينيات، أي بعد عشرة أعوام على انطلاق مسيرتها، إذ وصلت، في حينه، إلى سقفها الممكن، والمتاح، بتحقيقها الإنجازات الوطنية المنوطة بها وفقاً لإمكانياتها الواقعية، وللمعادلات التي نشأت عليها، أي الكفاح المسلح من الخارج، مع الاعتماد على حاضنة عربية، في تلك الظروف الدولية. ففي تلك المرحلة استطاعت الحركة الوطنية الفلسطينية استنهاض وتوحيد الشعب الفلسطيني المجزّأ والمشتّت، وتأسيس كيانه الوطني (منظمة التحرير)، وتعزيز هويته الوطنية الجمعية، ووضع قضيته في سلم الأجندات العربية والدولية، وتحقيق الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد له (عبر قرار قمة الرباط ووصول ياسر عرفات إلى منصة الأمم المتحدة).

بيد أن تلك الفكرة تفيد، أيضا، بأن الفلسطينيين، وحركتهم الوطنية، لم يضيفوا شيئا يذكر بعد ذلك التاريخ (أواسط السبعينيات)، إذ استُهلك الكفاح المسلح، وفقد وظيفته، وفعاليته، وجدواه، منذ ذلك الحين، وتاليا لذلك فقد استهلكت الحركة الوطنية الفلسطينية، واستنفدت دورها التاريخي، بدليل أنها لم تضف أي إنجاز جديد، طوال نصف القرن الماضي، ولم تطور ذاتها، بل إنها عوضاً عن ذلك، ظلّت تستهلك الإنجازات التي حقّقتها في السنين العشر الأولى لانطلاقها؛ ربما باستثناء اندلاع الانتفاضة الأولى (1987)؛ التي تشكل نقلة أخرى مختلفة في تاريخ كفاح الشعب الفلسطيني، بعد أفول حركته الوطنية التي نشأت في الخارج، وإن تأثرت بها.

ثانياً: لم يكن خيار الكفاح المسلح خياراً لكل الفلسطينيين في كل أماكن وجودهم. ومثلا، فهو لم يظهر بين فلسطينيي 48 أي جماعة سياسية تطالب بانتهاج الكفاح المسلح، إذ تبنّت غالبيتهم النضال المدني/ السلمي لمواجهة سياسات إسرائيل الاستعمارية والعنصرية، وإقامة دولة فلسطينية، في الضفة والقطاع، إلى حد مطالبتهم بالاعتراف بحقوقهم كجماعة قومية.

أما فلسطينيو الأراضي المحتلة عام 67، فلجأوا، في مقاومة الاحتلال وتعزيز صمودهم في أرضهم إلى أشكال عديدة من العصيان المدني، والانتفاضات والهبات الشعبية المتوالية. ومعلوم أن حركة «القوميين العرب»، التي تحولت إلى الجبهة الشعبية، لم تكن متشجعة، في البداية، لخيار الكفاح المسلح، الذي بادرت إليه «فتح»، إذ اتهمتها بتوريط نظام عبد الناصر، وتفتيت الجهد العربي والتسرع، قبل نضوج الظروف الذاتية والموضوعية؛ وهذا ينطبق على «حماس»، التي انبثقت من حركة «الإخوان المسلمين»، والتحقت متأخرة بالكفاح المسلح في العام 1987. والقصد أن الكفاح المسلح الفلسطيني، بالشكل الذي تمظهر به، وتمت ممارسته، نمّته ورعته وجاذبته، إلى حد كبير، الحاجات والتوظيفات العربية والإقليمية (بعد هزيمة 1967)، إذ بدا، وقتها، كحاجة للأنظمة للتغطية على هزيمتها، إضافة إلى أنه أتى في إطار صراعات الحرب الباردة، والاستقطاب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وتم تضخيمه بوسائل الإمداد المالي المفرط، مع تقصد المبالغة بدوره عبر وسائل الإعلام. على ذلك يمكن التأكيد على اعتبار الانتفاضة الأولى (1987-1993)، وهبة «الشيخ جراح» (2021) بمثابة الشكل الأكثر تمثلاً لإمكانيات الشعب الفلسطيني، وقدرته على التحمل، وكشكل كفاحي يعزز صمودهم في أرضهم، ويعزز التعاطف الدولي معهم، ويتحول إلى قوة تأثير في المجتمع الإسرائيلي، مع خلافاته وتناقضاته.

ثالثاً: لم تتأسس الأزمة الوطنية الفلسطينية على أفول تجربة الكفاح المسلح في الخارج، بعد الخروج من لبنان (1982)، وهي الفكرة المؤسسة والملهمة للكفاح الوطني الفلسطيني المعاصر، ولا على توقيع اتفاق أوسلو (1993)، أو الانقسام الفلسطيني (2007)، أو انسداد حل الدولتين، أو اهتزاز الشرعية، فقط، إذ هي أعمق وأشمل من كل ذلك. فهي أزمة كيانات، ورؤى، وعلاقات، وأشكال كفاح، فاقم منها تحول الحركة الوطنية الفلسطينية، من حركة تحرر إلى سلطة (تحت الاحتلال)، لجزء من شعب في جزء من أرض مع جزء من حقوق، وهذا ليس تفصيلاً بسيطاً، أو طارئاً، لذا فهذا يعني أن الفلسطينيين بحاجة إلى إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني وليس إلى تجديد لبنى وأفكار وأشكال عمل باتت مستهلكة ومفوّتة، عدا عن أنها ضعيفة، في مجالي الدور والتمثيل، مع استعادة وحدانية القضية والشعب والأرض والرواية التاريخية.

نحو إستراتيجية فلسطينية سياسية وكفاحية جديدة

وفقاً لدروس ستة عقود من التجربة المكلفة والمديدة والمريرة والغنية، بنجاحاتها وإخفاقاتها، وبخاصة في ظل جمود الحركة الوطنية الفلسطينية، وانسداد الأفق أمام خياراتها السياسية والكفاحية، وضمنها الكفاح المسلح، والخيار العسكري، الذي طبعها بطابعه، باتت ثمة ضرورة ملحة للتعامل بطريقة نقدية، عميقة وجريئة ومسؤولة، مع تلك التجربة، والتعلم منها جيداً، بحيث يشمل ذلك الخطابات والبنى والعلاقات وأشكال العمل والخيارات السياسية والكفاحية، وعلى أساس طي الصفحة الماضية، التي استنفدت، واستهلكت، فالشعب الفلسطيني الذي دفع باهظاً، من معاناته وتضحياته، ثمن هذه التجربة، وثمن المكابرات، والمغامرات، وإنكار الواقع، وتغليب الشعارات، يستحق ذلك من قياداته وفصائله ومثقفيه. على ذلك، فإن أية إستراتيجية وطنية فلسطينية جديدة يفترض أن تأخذ في اعتبارها المسائل التالية:

أولاً: إن الفلسطينيين في كفاحهم، وعنادهم، وتضحياتهم، مقيدون بمحددات تكمن بأنهم أسرى الواقع العربي والإقليمي والدولي، المؤثر عليهم، مع إمكانياتهم المحدودة، وخضوعهم لسيادة أنظمة مختلفة، إذ لا يمكن الحديث

عن حركة وطنية فلسطينية في ظل انكفاء عربي، ومع تصدع العلاقات العربية- العربية، ولا الحديث عن إنجازات وطنية، مهما كانت التضحيات والبطولات، في وضع دولي لا يسمح باستثمارها.

وثمة ملاحظة مهمة هنا مفادها أن الكفاح المسلح الفلسطيني لم يحظَ بما حظيت به الثورة الفيتنامية، مثلاً، التي كانت تستند إلى فيتنام الشمالية، مع دولتين عظميين هما الاتحاد السوفياتي والصين، ولا بما حظيت به الثورة الجزائرية من إسناد عربي ودولي، مع ظروف خارجية مواتية. لذا فمن الإجحاف، والتهور، توهم، أو تخيّل، قيام الحركة الوطنية الفلسطينية، بإمكانياتها وظروفها، بهزيمة أو مواجهة إسرائيل القوية، والمتفوقة على محيطها، إضافة إلى تمتّعها بضمان أمنها من قبل الدول الغربية، لا سيما من الولايات المتحدة؛ في المدى المنظور.

ثانياً: إن الفلسطينيين معنيون بخوض كفاحهم من أجل حقوقهم المشروعة، الجمعية والفردية، السياسية والمدنية، بالاعتماد على إمكانياتهم كشعب، وباختيار الشكل الكفاحي الأنسب والمستدام والأجدى، وضمن ذلك التكيف مع الواقع، ومع العالم، لتقليل المخاطر، وصوغ إجماعات وطنية تتأسس، قبل أي شيء آخر، على تعزيز صمودهم في أرضهم، وتطوير مؤسساتهم الوطنية، بمختلف أشكالها، والاقتصاد بطاقاتهم، وعدم تبديدها في أشكال كفاحية أو أطروحات سياسية، لا يمكن استثمارها، في إنجازات وطنية، بانتظار توفر معطيات أفضل تفيد بتحقيقهم توازناً، ولو نسبياً، بين تضحياتهم وبطولاتهم ومعاناتهم، إذ إن أي خيار سياسي أو كفاحي، مهما كان شأنه، لن ينجح، وسيتعرض للتبديد، وربما يتمخض عن كارثة، إذا لم يتوفر على تلك الأرضية، وهو أكثر شيء حصل في التجربة المجهضة في العقود الستة الماضية، التي لا ينبغي تكرارها وإنما القطع معها. في الغضون يفترض بحركتنا الوطنية أن تضع في مركز إدراكاتها السياسية الترابط بين وجهي العملية الكفاحية: الأول، مواجهة إسرائيل، وسياساتها الاحتلالية، والاستيطانية، والعنصرية. والثاني، بناء المجتمع الفلسطيني، وتنمية موارد الفلسطينيين وتعزيز كياناتهم، مع ملاحظة ألا تضر العملية الأولى بالثانية، وألا تودي العملية الثانية إلى خلق واقع من الاحتلال المريح والمربح لإسرائيل.

ثالثاً: يلفت الانتباه في مسيرة الصراع العربي- الإسرائيلي أن الأنظمة المعنية كانت ركزت فقط على الخيار العسكري، الذي تبين، في أحوال كثيرة، عن غطاء لاستحواذ القوة لأجل الهيمنة والسلطة، كل في إقليمه، وهذا ينطبق على الفصائل والميليشيات. أيضا، فإن تلك الأنظمة (والمقاومات طبعاً) لم تصارع إسرائيل في المجالات التي تقويها وتتميّز بها، في إدارتها مواردها البشرية، وتنظيمها المجتمع، وشكل نظامها السياسي، والتركيز في التطور الاقتصادي والعلوم والتكنولوجيا، إذ حصرت نفسها في الخيار العسكري، فقط، المكلف بشرياً واقتصادياً، عدا عن أنه الخيار الذي تتميز فيه إسرائيل، كما شهدنا، بشكل مريع؛ مع تمتّعها بضمانة الدول الكبرى لأمنها واستقرارها وتفوقها.

وفي محصلة ذلك، فإن الأنظمة والمقاومات استنزفت شعبها، وأفقرته في مختلف المجالات، بدل أن تستنزف، أو تضعف عدوها، بل إن إسرائيل وفقاً لهذا الخيار باتت أكثر جبروتاً في المشرق العربي، وباتت ذراعها الطويلة تطال إيران واليمن، فضلاً عن المشرق العربي. لذا من الأجدى، والأنسب، والأقل كلفة، هنا هو منافسة إسرائيل في مختلف المجالات، في بناء دولة المواطنين والتطور الاقتصادي والتكنولوجي، ما يفيد بأن المطلوب ليس التحلّل من الحقوق وإنما تغيير الطريق.

رابعاً: من نواقص الحركة الوطنية الفلسطينية أنها لم تهتم، ولم تشتغل، إلى الدرجة المناسبة بمخاطبة المجتمع الإسرائيلي، واستثمار التناقضات فيه، وإيجاد مشتركات بين اليهود الإسرائيليين المناهضين للاستعمار والعنصرية، في إسرائيل وخارجها، وبين الشعب الفلسطيني، وهو ما تبينت إمكانياته مؤخراً، في الحراكات

التي جرت في الدول الغربية الكبرى، ضد حرب إسرائيل في غزة، ويشمل ذلك عدم الاهتمام بالاستثمار في التناقضات الداخلية في إسرائيل، بين المتدينين والعلمانيين، والشرقيين والغربيين، وبين طبيعة إسرائيل كدولة ديمقراطية (نسبة لمواطنيها اليهود) وبين من يسعى لتغليب طابعها كدولة يهودية ودينية، الأمر الذي يفترض تداركه في أية إستراتيجية وطنية فلسطينية جديدة.

ولنلاحظ أنه، حتى قبل حرب غزة، بات ثمة في إسرائيل من يرى أن اليمين القومي والديني المتطرف (المتمثل بحكومة نتنياهو) لا يستهدف الفلسطينيين فقط، بالاحتلال والاستيطان والعنصرية، وإنما يستهدفهم، أيضاً، بتغليب الطابع الديني اليهودي في إسرائيل على طابعها كدولة ليبرالية وديمقراطية (نسبة لمواطنيها اليهود). أيضاً، ميزة تلك الفكرة أنها، أولاً، تفتح المجال أمام حركتنا الوطنية للاستثمار في تناقضات إسرائيل الداخلية، وتفويت، أو تفكيك الفكرة الصهيونية التي تتأسس على معادلة الحرب الوجودية، عرب ضد يهود، والتي شكلت محور الهوية والإجماع الإسرائيليين. وثانيا، أنها هي تلك اللغة التي يفهمها العالم اليوم، وتجعل للفلسطيني، أينما كان، مصلحة مباشرة في الكفاح. وبديهي أن تلك الفكرة تعني تقويض المشروع الصهيوني الذي يقوم على دولة يهودية، عنصرية واستيطانية واستعمارية، أو تفضي إلى ذلك، ما يتطلب توفر معطيات عربية ودولية لصالح الشعب الفلسطيني.

خامساً: من أهم الدروس التي ينبغي للفلسطينيين إدراكها في مصارعتهم إسرائيل أنهم إزاء دولة استعمارية واستيطانية ذات وضع دولي في الشرق الأوسط، وليست مجرد دولة فيه، إذ إنها قامت في شروط عربية ودولية معينة، أمّنت لها الاستمرار والحماية والتطور، بما يختلف عن الصراع مع أية دولة استعمارية-استيطانية (الجزائر أو جنوب أفريقيا) مثلاً. وهذا يفيد بأن المقاومة، بكل أشكالها الممكنة، تتطلب الانتباه إلى هذه الناحية، فمن غير المسموح دوليا للفلسطينيين استثمار تضحياتهم ومعاناتهم وبطولاتهم، كما بينت التجربة، كما يفيد ذلك بأن أفول المشروع الصهيوني في فلسطين يتطلب ولادة شروط جديدة، عربية ودولية مواتية للفلسطينيين، إذ لا شيء للأبد، بالضد من اعتقاد نتنياهو وأمثاله.

سادساً: ما تقدم لا يعني نسيان الفلسطينيين قضيتهم، أو حقوقهم، وإنما تغيير طرق كفاحهم، وضبط إستراتيجيتهم السياسية والكفاحية بما يتناسب مع إمكانياتهم وظروفهم والمعطيات المحيطة بهم. لذا فإذا كنا إزاء نهاية الخيار العسكري، بشكليه الدولتي والفصائلي، بطريقة مأساوية، فإن ذلك لا يفيد بتوهم إمكان استعادة الحقوق الفلسطينية، في دولة واحدة ديمقراطية من النهر إلى البحر، أو في دولة في الضفة والقطاع، أو دولة ثنائية القومية، بالطرق السلمية أو بالمظاهرات والمفاوضات والمناشدات، لأن إسرائيل صممت على شكل دولة عسكرية، وكدولة استيطانية إحلالية عنصرية، لا يمكن أن تتنازل طواعية للشعب الفلسطيني. والمعنى أنه إذا كان صحيحا أن المفاوضات والمظاهرات والبيانات لا تحرّر شبراً من فلسطين، في هذه الظروف، فهذا ينطبق على الكفاح المسلح والحروب الصاروخية والعمليات التفجيرية أيضا، وأن الفلسطينيين معنيون بإيجاد خيارات سياسية وكفاحية مغايرة، أكثر ملاءمة لأوضاعهم، وظروفهم، وللعالم، باحتساب الكلفة والمردود، والسعي لكسب الصراع بالنقاط، وبالتدريج، وعلى أساس الحفاظ على مسار بناء مجتمعهم في أرضهم، بانتظار تغير الظروف الدولية والعربية، التي قد تشكل ضغطا على إسرائيل يؤدي إلى إفقادها وظيفتها، وتاليا إفقادها طبيعتها كدولة استعمارية، واستيطانية، وعنصرية، ودينية.

تترتّب على الملاحظة السابقة ملاحظة أساسية أخرى مفادها أن الحركة الوطنية الفلسطينية، نتيجة ضعفها، استدرجت مبكّرا إلى مربع تجزئة قضيتها، وبالتالي تجزئة رؤيتها لإسرائيل، بحيث باتت تراها كدولة احتلال واستيطان في الضفة وغزة فقط (وكدولة عنصرية إزاء الفلسطينيين جميعا)، كأن ذلك بدأ مع احتلال 1967، وليس مع إقامتها منذ 1948 على هذا الشكل، كدولة استعمارية واستيطانية وعنصرية إزاء الشعب الفلسطيني،

في أي مكان، قبل احتلال ١٩٦٧ وبعده. بالمقابل، فإن إسرائيل ظلت تتعامل مع الفلسطينيين كشعب عدو وفقا لإستراتيجية واحدة، قبل قيامها وبعده، بانتهاجها سياسات استعمارية واقتلاعية وإحلالية وعنصرية وقمعية، عبر سياسات ونظم قانونية مختلفة، لتجزئتهم وتفكيك قضيتهم وتذويب حقوقهم. وظلّت تتعامل مع فلسطين كوحدة متكاملة، أو كوطن قومي لليهود حتى بعد اتفاق أوسلو. في حين انطلى ذلك على الحركة الوطنية الفلسطينية، التي باتت تتصرف وفقا لما تقدم، تبعا لأوهامها، عن إمكان قيام دولة لها في الضفة وغزة، بواسطة المفاوضات.

وبهذا الخصوص فقد كان الأجدى، أو الأنسب، أن تتمسك الحركة الوطنية الفلسطينية برؤية وطنية تطابق بين الشعب والأرض والقضية، بدلاً من النكوص عن هدف التحرير، بل البناء على هذا الهدف، بإضفاء معانٍ ومضامين جديدة له، بحيث لا يقتصر الأمر على تحرير الأرض، عبر معادلات سياسية أخرى تشمل، أيضاً، تحرير الفلسطينيين من علاقات الاستعمار والعنصرية والهيمنة الإسرائيلية، وتحرير اليهود ذاتهم من الصهيونية، وإضفاء قيم الحقيقة والعدالة والحرية والمساواة والمواطنة، لكل الناس بين النهر والبحر، فلسطينيين وإسرائيليين، ما يتماشى مع حقوق المواطنة في الدول الغربية ذاتها، على أسس الديمقراطية الليبرالية. عموماً، من الصعب تصور خيارات فلسطينية ناجزة، أو تجيب عن كل الأسئلة، بعد كل ما مر من تطورات، ومتغيرات، عند الفلسطينيين وعند الإسرائيليين، وفي المنطقة العربية، لكن لا يجوز بكل الأحوال الإبقاء على واقع الانحصار بخيار واحد، لعقود، ولا الامتناع عن تصور إمكان نشوء تحولات تفضي إلى تآكل فكرة إسرائيل، كدولة استعمارية واستيطانية وعنصرية.

مع ذلك، لا يفترض، من كل ما ذكر سابقا، أن حال الفلسطينيين وحركتهم الوطنية كانت ستكون أفضل لو تمت إدارتها على نحو أصوب، ذلك أن الفلسطينيين وفقا لإمكانياتهم الذاتية ليست لديهم القدرة وحدهم على هزيمة إسرائيل، بمعنى الكلمة، ولا على مستوى دحر الاحتلال من الضفة وغزة، لأن ذلك، سيحتاج إلى عوامل عربية ودولية، مع معرفتنا بأن إسرائيل هي وضع دولي، وليست مجرد دولة في الشرق الأوسط. ويستنتج من ذلك أن الفلسطينيين وحدهم، مع إدارة وبنى ورؤى مناسبة، بإمكانهم رفع كلفة الاحتلال والاستيطان ومفاقمة التناقضات في المجتمع الإسرائيلي، وعزل إسرائيل في العالم، وتاليا كسب الصراع بالنقاط، أما تحرير فلسطين، أو دحر الاحتلال تماما فهذا يحتاج إلى تغير في الشروط العربية والدولية لصالحهم.

وفي الحقيقة، فإن الفلسطينيين مع إدارة أصوب، رشيدة ومسؤولة، لربما كانت أحوالهم أفضل، من نواحٍ ثلاث هي: أولاً، تخفيف الأكلاف والتضحيات المقدمة في العملية الكفاحية الطويلة والمريرة، وهي كانت باهظة جدا في الداخل والخارج، ومن دون أي توازن ولو نسبي بين الكلفة والمردود، وحتى على صعيد الاستثمار السياسي. ثانياً، لجهة توفر بنى كيانية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، في مختلف أماكن وجود الشعب الفلسطيني، وذلك بالقياس لحال التفكك والتدهور والتهميش للفلسطينيين وكياناتهم اليوم، على كافة الأصعدة في الداخل وفي الخارج، في مناطق اللجوء والشتات. وثالثاً، من جهة الحفاظ على المكانة السياسية والأخلاقية لقضية فلسطين العادلة والمشروعة عربيا ودوليا.

في كل الأحوال، فنحن إزاء نهاية تراجيدية لقضية تراجيدية، وما يفترض إدراكه، اليوم، أن تلك النهاية، التي نشهد فصولها بمحاولة إسرائيل محو غزة، والهيمنة على شعبنا الفلسطيني من النهر إلى البحر، هي بمثابة تعبير عن طيّ مرحلة وصفحة في تاريخ حركتنا الوطنية، تمحورت حول الكفاح المسلح، بكل أشكاله، ومستوياته، في الداخل والخارج، ولستة عقود مضت، رغم أنها طويت أو انتهت، قبل ذلك بنصف قرن، أي منذ أواسط السبعينيات، بعد أن وصلت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى السقف المتاح لها، دون أن تدرك ذلك، للأسف، ودون أن تتمثله عبر إعادة صياغة أوضاعها وبناها وخياراتها. مع ذلك فإن هذه ليست نهاية لقصة

كفاح الشعب الفلسطيني، الواقعية أو الأسطورية، التي ستستمر بأشكال مختلفة، طالما بقيت إسرائيل دولة استعمارية واستيطانية وعنصرية وعدوانية، وتستهدف شعب فلسطين بوجوده من النهر إلى البحر.

والقصد أنه من دون قطيعة مع الماضي الفصائلي، ببناه وخياراته وشعاراته وعلاقاته، سيبقى الشعب الفلسطيني يراوح في ذات المربع، في حين يفترض الخروج منه، بصوغ حركة وطنية جديدة، بالاستفادة من دروس التجربة السابقة، المكلفة، والمجهضة، والثرية، والمديدة.